

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فمنذ بداية دراستي للفصل المنهجي لمرحلة الدكتوراه وأنا أبحث عن موضوع مناسب أتقدم به لنيل درجة الدكتوراه، وحرصت على أن يكون الموضوع مفيداً لي ولأمتي، معاشياً لواقعهم، ومعالجاً لمشاكلهم.

وكنت قد كُلفت في أثناء دراستي في مرحلة الدكتوراه ببحث عن موضوع «تدمير مواقع الإنترنت: حقيقته وحكمه» فاطلعت على عدد كبير من الدراسات والبحوث التي تتعلق بالإنترنت، فوجدت أن كثيراً من قضايا الإنترنت تحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث، ومن هذه الموضوعات موضوع «المزاد الإلكتروني» فهذا الموضوع من الأهمية بمكان، إذ يسهّل على الناس بيع السلع التي يملكونها -سواء كانت جديدة أم مستعملة- عن طريق الإنترنت، كما يمكنهم شراء ما يحتاجونه من سلع من الآخرين، وذلك بواسطة وسيط إلكتروني، يهيئ لهم الموقع المناسب، ويوفر لهم الخدمات الإلكترونية المناسبة لإتمام صفقاتهم التي يعقدونها عبر موقعه.

وتشير الإحصائيات إلى أن عدد المستخدمين لهذه المزادات يزداد بشكل سريع جداً، مما يجعل التقديرات الأولية لعدد المستخدمين لهذه المزادات تكون أقل من الواقع، وبمنظرة سريعة إلى أحد أشهر هذه المزادات الإلكترونية الموجودة على الإنترنت نجد أن موقع "إي بي" ebay^(١) بلغ عدد المسجلين فيه ما يزيد على ٩٠ مليون شخص

(١) ينظر : www.ebay.com

يمارسون البيع والشراء عبر هذا الموقع، ومن مختلف دول العالم، كما أن حجم المبيعات التي تمت خلال هذا الموقع بلغت ٦٠ بليون دولار في عام ٢٠٠٩م (١٤٢٩هـ).

ولذلك رغبت في أن يكون عنوان موضوع بحثي في مرحلة الدكتوراه هو «المزاد الإلكتروني: دراسة فقهية تطبيقية» حيث أتعرض لتعريف المزاد الإلكتروني، وأحكامه الفقهية، ثم أقوم بدراسة تطبيقية على أشهر المواقع التي تقدم خدمة المزاد الإلكتروني.

ولذلك جاءت أهمية بحث هذا الموضوع من عدة نقاط، منها:-

١. أهمية الموضوعات الإلكترونية، واتجاه كثير من الدول والمجتمعات إلى الاستفادة من التقنية الحديثة في تسهيل الإجراءات العامة للناس.
٢. إقبال الناس -من مختلف الدول- على التعامل بالمزاد الإلكتروني؛ لبساطته وسهولته.
٣. أن المزاد الإلكتروني يتيح للناس الاستفادة من الإنترنت في بيع السلع التي لا يحتاجونها ويرغبون في التخلص منها بيسر وسهولة.
٤. أن المزاد الإلكتروني يسهل على الناس تصريف المنتجات التي يعملونها في بيوتهم ومصانعهم، دون الحاجة إلى مصاريف إضافية للإيجار أو العمالة ونحو ذلك، مما يضيف دخلاً جديداً للأسر الفقيرة والمحتاجة.

أسباب اختيار الموضوع:

١. إن موضوع المزاد الإلكتروني يمس جانباً من حياة الناس، وتزداد حاجتهم له يوماً بعد يوم.
٢. عدم وجود دراسات فقهية تعالج هذا الموضوع بشكل مستقل.
٣. زيادة المستخدمين للمزاد الإلكتروني في بيع السلع أو شرائها، مع حاجتهم لمعرفة كثير من أحكامه.

أهداف الموضوع:

١. معالجة القضايا المتعلقة بالمزاد الإلكتروني، ومعرفة حكمها الشرعي.
٢. إثراء الفقه الإسلامي ببحث جملة من المسائل المعاصرة المتعلقة بالمزاد الإلكتروني.

الدراسات السابقة:

بعد البحث في المكتبات العامة والخاصة ومراكز المعلومات؛ وجدت بعض الدراسات الفقهية التي لها تعلق بموضوع البحث، ومن هذه الدراسات ما يأتي:-

الدراسة الأولى: الوساطة التجارية في المعاملات المالية

للدكتور عبد الرحمن بن صالح الأطرم، وهي رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الفقه بكلية الشريعة بالرياض.

تشتمل هذه الرسالة على مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب، وهذه الأبواب هي: عقد الوساطة التجارية، وأحكام الوساطة التجارية، وتطبيقات معاصرة للوساطة التجارية.

وبمقارنة ما جاء في هذه الأبواب مع هذا البحث نجد أن التشابه قد يحصل في الفصل الثاني من الباب الثاني والذي هو بعنوان: أحكام الوساطة في المزاد الإلكتروني. وبالنظر إلى المسائل المشابهة لما ذكره الباحث - وفقه الله - في تلك الدراسة نجد أن تعريفه للوساطة التجارية منصب على الوساطة التقليدية، وأما هذا البحث فيتعلق بالوساطة الإلكترونية المرتبطة بالمزاد الإلكتروني.

كما أن الوسيط الإلكتروني عليه التزامات مناسبة لطبيعته الإلكترونية؛ فالوسيط الإلكتروني ملتزم بتوفير الحماية للموقع الإلكتروني، وأن يحافظ على سرية معلومات المتعاقدين، وتوفير ما يحتاجه المتعاقدان من أدوات إلكترونية لإتمام عملية المزايدة. وفيما يتعلق بالأجرة التي يستحقها الوسيط الإلكتروني؛ فهي تختلف عن ما ذكره الباحث لاختلاف حقيقة الوساطة الإلكترونية، ولذلك فإن هذا البحث سيتحدث عن تعريف هذه الأجرة، وأنواعها، وتكييفها الفقهي، وطرق دفع الأجرة للوسيط الإلكتروني.

كما سيتحدث هذا البحث عن بعض الخدمات الإلكترونية التي لها علاقة بالوساطة الإلكترونية؛ كتوكيل الوسيط الإلكتروني بالمزايدة (Proxy bidding). وفيما يتعلق بالضمان؛ فسيتحدث البحث عن ضمان الوسيط الإلكتروني للضرر الحاصل على أحد المتعاقدين من الآخر، والضرر الحاصل على أحد المتعاقدين من غيرهما، سواء كان ذلك نتيجة اختراق الموقع، أو وجود فيروسات أو غيرها. وبعدها سبق ذكره؛ فإن هذا البحث سيضيف الآتي:-

أ - الباب الأول كاملاً.

ب - الباب الثالث كاملاً.

ج - غالب مسائل الباب الثاني، مع إعادة دراسة المسائل المشتركة بما يتناسب مع طبيعة المزايدة الإلكترونية.

الدراسة الثانية: التجارة الإلكترونية وأحكامها في الفقه الإسلامي

للدكتور سلطان بن إبراهيم الهاشمي، وهي رسالة دكتوراه مقدمة لقسم الفقه بكلية الشريعة بالرياض.

تشتمل هذه الرسالة على مقدمة وتمهيد وخمسة أبواب، وفيما يتعلق بالمزاد الإلكتروني؛ نجد أن الباحث -وفقه الله- قد عنون للفصل الثالث من الباب الثاني بالمزادات الإلكترونية، وبعد الاطلاع على هذا الفصل نجد أنه يحتوي على أربعة مباحث هي: صورة المزادات الإلكترونية، ومعاينة السلعة، وحكم أخذ رسوم على المزادات إلكترونياً، والضوابط الشرعية في المزادات الإلكترونية.

وبمقارنة ما جاء في هذه المباحث مع هذا البحث نجد أن هناك عدة فروق يمكن بيانها من خلال الآتي:-

١. أن الباحث لم يفصل في المراد بالمزاد الإلكتروني بل اكتفى بذكر صورة له.
٢. أن الباحث لم يفصل في الرسوم التي يستحقها الوسيط الإلكتروني، بل اكتفى بذكر رسوم الإدراج، ورسوم القيمة النهائية.
٣. أن الباحث لم يتطرق إلى كثير من المسائل التي لها علاقة بالمزاد الإلكتروني. وفيما يتعلق بالمسائل الأخرى التي ذكرها الباحث في رسالته؛ فسيتم إعادة دراستها بما يتناسب مع طبيعة المزاد الإلكتروني.

وبعدما سبق ذكره؛ فإن هذا البحث سيضيف الآتي:-

أ - الباب الثالث كاملاً

ب - غالب مسائل الباب الأول، مع إعادة دراسة المسائل المشتركة بما يتناسب مع طبيعة المزاد الإلكتروني.

ج - غالب مسائل الباب الثاني، مع إعادة دراسة المسائل المشتركة بما يتناسب مع طبيعة المزاد الإلكتروني.

الدراسة الثالثة: بيع المزاد.

للدكتور يحيى بن علي العمري، وهي رسالة ماجستير مقدمة لقسم الفقه بكلية الشريعة بالرياض.

تتضمن هذه الرسالة على مقدمة وثلاثة أبواب، ويبيان ذلك في الآتي:-

أولاً: عرض ومقارنة للباب الأول: بيع المزاد:

يحتوي هذا الباب على فصلين هما: تعريف بيع المزاد وأركانه، وأقسام بيع المزاد.

أ - بالنظر إلى المسائل المشابهة لما ذكره الباحث - وفقه الله - في الفصل الأول نجد أن بحثه يتعلق بالمزاد العادي والمشهور بالحراج، كحراج الخضار والفواكه والأراضي، والذي يتم بطريقة تقليدية، أما هذا البحث فيتناول المزاد الإلكتروني على شبكة الإنترنت، فأحد أهم أركانه هو وجود الوسيط الإلكتروني؛ وهو الموقع الإلكتروني الموفر لهذه الخدمة؛ حيث يلتقي البائع مع المشتري في ساحة هذا الموقع الإلكتروني، فيبدأ البائع بعرض سلعته ويصفها وصفاً مناسباً، وقد يضع صورة لسلعته أو لما يشابهها، ثم يستقبل العطاءات المختلفة من المزايدات بطريقة آلية، وذلك في بيئة إلكترونية مناسبة.

فما ذكره الباحث حول المزاد التقليدي يختلف عن حقيقة المزاد الإلكتروني، كما أضاف هذا البحث بعض المسائل التي لها علاقة بالمزاد الإلكتروني.

ب - أن أقسام المزاد التي ذكرها الباحث في الفصل الثاني تختلف عن هذا البحث؛ إذ قَسَمَ الباحثُ المَزَادَ باعتبار طريقة تنفيذه إلى: علني وسري، وقَسَمَهُ باعتبار

المبيع إلى: منقول وعقار، وقَسَّمَه باعتبار حالة المبيع إلى: جديد ومستعمل وتخف وقَسَّمَه باعتبار اختيار البائع وعدمه إلى: إجباري واختياري، وقَسَّمَه باعتبار موضوعه إلى: بيع وإجارة.

أمَّا هذا البحث فسيكون عن أنواع المزاد الإلكتروني باعتبارات مختلفة عمَّا ذكره الباحث.

ثانياً: عرض ومقارنة للباب الثاني: أحكام بيع المزاد:

يحتوي هذا الباب على أربعة فصول هي: حكم بيع المزاد، وأحكام الدلال في بيع المزاد، وأثر الغبن والعيب في بيع المزاد، وأحكام البيوع التي تلامس بيع المزاد. أ - اشتمل الفصل الأول على ثلاثة مباحث، هي: حكم بيع المزاد، وحكم لزوم العقد لمن زاد، وحكم التفضيل في بيع المزاد.

وبالنظر إلى هذا البحث فقد جاء الاختلاف من جهة العقد الإلكتروني في حكم المزاد، وأثر غياب السلعة عن مجلس العقد في حكم المزاد.

كما أن هذا البحث سيدرس عدداً من المسائل التي لها علاقة بالمزاد الإلكتروني كالبيع بالصفة، والبيع بالأنموذج، وحكم البيع والمزايدة بناء على التقارير الإيجابية التي يكتبها العملاء عن المتعاقدين "فيدباك" (Feedback) كما سيتحدث البحث عن لزوم العقد لمن زاد، وأثر اشتراط الموقع الإلكتروني لزوم العقد عند تقديمه للخدمة.

كما أن هذا البحث سيتحدث عن حكم التفضيل في بيع المزاد الإلكتروني وحقيقته، والأسباب التي تلجئ البائع لبيع سلعته لصاحب العطاء الأقل، وبيان أثر التقارير السلبية لصاحب العطاء الأعلى في صرف النظر عن عطائه، وتفضيل صاحب التقارير الإيجابية في البيع مع كون عطائه أقل من الآخرين.

ب - اشتمل الفصل الثاني على ستة مباحث، هي: استفتاح الدلال بيع المزداد بثمان معين، اشتراك الدلال مع غيره في بيع المزداد، مزايمة الدلال في السلعة لنفسه أو لكونه شريكاً لغيره، استئذان الدلال البائع في البيع، أجرة الدلال، ضمان الدلال.

والاختلاف بين هذه المسائل مع هذا البحث يكون من جهة أن الذي يقوم بعملية الدلالة في المزداد الإلكتروني هو الموقع الإلكتروني الذي يوفر هذه الخدمة للبائع والمشتري، والغالب أن هذا الوسيط الإلكتروني تابع لشركة كبيرة، ومن ثمّ فالدور الذي يقوم به الوسيط الإلكتروني يختلف عن «الدلال» في المزداد التقليدي، فالموقع ملتزم بتوفير الحماية لموقعه الإلكتروني، ومحافظته على سرية معلومات المتعاقدين وتوفيره ما يحتاجه المتعاقدان من خدمات إلكترونية لإتمام عملية المزايمة، ولذلك فسيحدث البحث عن هذه الالتزامات وحقيقتها، والوسائل المعينة لتحقيقها، وبيان الأثر الناتج عن إخلال الوسيط الإلكتروني لهذه الالتزامات.

وفيما يتعلق بالأجرة التي يستحقها الوسيط الإلكتروني؛ فهي تختلف عن ما ذكره الباحث في أجرة الدلال؛ فالباحث اكتفى بذكر مسألة واحدة وهي الأصل في أجرة الدلال، بينما سيتحدث هذا البحث عن تعريف هذه الأجرة، وأنواعها، وتكييفها الفقهي، مع بيان طرق دفع الأجرة للوسيط الإلكتروني.

وفيما يتعلق بضمان الوسيط الإلكتروني فهي تختلف عن ما ذكره الباحث في ضمان الدلال؛ فالباحث اكتفى بذكر مسألة ضمان الدلال، بينما هذا البحث سيتحدث عن ضمان الوسيط الإلكتروني للضرر الحاصل على أحد المتعاقدين من الآخر، والضرر الحاصل على أحد المتعاقدين من غيرهما، سواء كان ذلك نتيجة اختراق الموقع، أو وجود فيروسات أو غيرها.

ج - اشتمل الفصل الثالث على مبحثين هما: الغبن في بيع المزداد، العيب في بيع المزداد.

وبالنظر إلى المسائل المشابهة لها في هذا البحث؛ نجد أن البحث قد تحدث بشكل مفصل عن هذه المسائل مع إضافة عدد من المسائل الأخرى ذات الصلة، ولذلك فإن البحث قد أفرد فصلاً كاملاً للحديث عن عدد من الخيارات في المزداد الإلكتروني ومدى ثبوتها للمتعاقدین.

د - اشتمل الفصل الرابع على ثلاثة مباحث هي : بيع النجش، بيع الرجل على بيع أخيه، سوم الرجل على سوم أخيه.

وبالنظر إلى المسائل المشابهة في البحث؛ فإن البحث بيّن حقيقة النجش الإلكتروني ووسائله، وحكمه.

ونظراً لأن أكثر المتعاملين مع مواقع المزداد الإلكتروني هم من غير المسلمين فسيدرس البحث حكم مزايدة المسلم للكافر والعكس، مع بيان الحكم فيما لو كان الكافر حربياً.

ثالثاً: عرض ومقارنة للباب الثالث: دراسة تطبيقية على بيع المزداد:

يحتوي هذا الباب على فصلين هما: دراسة الأسس العامة لبيع المزداد في الأنظمة المعاصرة، ودراسة نماذج من بيع المزداد ، وبيان ذلك كالآتي:-

أ - تحدث الباحث في الفصل الأول عن الأسس والإجراءات العامة المتبعة في عقد المزداد، كما تحدث متطلبات المزداد في الأنظمة المعاصرة.

ب - قام الباحث بدراسة عشرة نماذج من بيع المزداد، وهي: مزااد الأسهم والعملات والطوابع، والآثار والنفائس، والخضار والفواكه ، والغنم ...

وبالنظر إلى هذه المسائل؛ فإن البحث لن يتطرق لها لعدم علاقتها بموضوع المزاد الإلكتروني.

وبعدما سبق ذكره؛ فإن هذا البحث سيضيف الآتي:-

أ - الباب الأول كاملاً.

ب - الباب الثالث كاملاً.

ج - غالب مسائل الباب الثاني، مع إعادة دراسة المسائل المشتركة بما يتناسب مع طبيعة المزاد الإلكتروني.

منهج البحث:

أما منهجي في البحث فيتلخص في النقاط الآتية:-

أولاً: نظراً لكون موضوع المزاد الإلكتروني ذو طبيعة مختلفة عن باقي الموضوعات، لذا كان من المناسب أن أذكر حقيقة المزاد الإلكتروني، والمسائل المتعلقة به، وبيان كيفيتها، وذلك بالرجوع إلى المراجع المتخصصة في الموضوع، مع ضرب الأمثلة، والاستفادة من الصور والجدول لزيادة التوضيح عند الحاجة.

ثانياً: منهجي في بيان المسائل المتعلقة بأحكام المزاد الإلكتروني:

١ - أصور المسألة المراد بحثها تصويراً دقيقاً قبل بيان حكمها، ليتضح المقصود من دراستها.

٢ - إذا كانت المسألة من مواضع الاتفاق فأذكر حكمها بدليلها، مع توثيق الاتفاق من مظانه المعتبرة.

٣ - إذا كانت المسألة من مسائل الخلاف فاتبع ما يلي:

أ- تحرير محل الخلاف، إذا كانت بعض صور المسألة محل خلاف وبعضها محل اتفاق.

ب- ذكر الأقوال في المسألة، وبيان من قال بها من أهل العلم، ويكون عرض الخلاف حسب الاتجاهات الفقهية.

ج- الاقتصار على المذاهب الفقهية المعتبرة مع العناية بذكر ما تيسر الوقوف عليه من أقوال السلف الصالح وإذا لم أقف على المسألة في مذهب ما فأسلك بها مسلك التخريج.

د- توثيق الأقوال من كتب أهل المذهب نفسه.

هـ- استقصاء أدلة الأقوال، مع بيان وجه الدلالة، وذكر ما يرد عليها من مناقشات، وما يجاب به عنها إن كانت.

و- الترجيح، مع بيان سببه، وذكر ثمرة الخلاف إن وجدت.

٤- الاعتماد على المصادر والمراجع الأصلية في التحرير والتوثيق والتخريج والجمع.

٥- التركيز على موضوع البحث وتجنب الاستطراد.

٦- العناية بضرب الأمثلة: خاصة الواقعية.

٧- تجنب ذكر الأقوال الشاذة.

٨- العناية بدراسة ما جد من القضايا مما له صلة واضحة بالبحث.

٩- ترقيم الآيات وبيان سورها.

١٠- تخريج الأحاديث وبيان ما ذكره أهل الشأن في درجتها - إن لم تكن في الصحيحين أو أحدهما - فإن كانت كذلك فأكتفي حينئذ بتخريجها.

١١- تخريج الآثار من مصادرها الأصلية، والحكم عليها.

- ١٢ - التعريف بالمصطلحات وشرح الغريب.
- ١٣ - العناية بقواعد اللغة العربية والإملاء وعلامات الترقيم.
- ١٤ - تكون الخاتمة عبارة عن ملخص للرسالة، يعطي فكرة واضحة عما تضمنته الرسالة، مع إبراز أهم النتائج.
- ١٥ - ترجمة للأعلام غير المشهورين.
- ١٦ - إتباع الرسالة بالفهارس الفنية المتعارف عليه، وهي:
- فهرس الآيات القرآنية.
 - فهرس الأحاديث.
 - فهرس الآثار.
 - فهرس الأعلام المترجم لهم.
 - فهرس المصادر والمراجع.
 - فهرس الموضوعات.

خطة البحث:

يشتمل المخطط على مقدمة وتمهيد وثلاثة أبواب وخاتمة، وهي على النسق الآتي:-

التمهيد: حقيقة المزاد

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: تعريف المزاد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف المزاد.

المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة.

المبحث الثاني: أنواع المزاد.

الباب الأول

حقيقة المزاد الإلكتروني

وفيه أربعة فصول

الفصل الأول: التعريف بالمزاد الإلكتروني

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: تعريف المزاد الإلكتروني، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المراد بالإلكتروني.

المطلب الثاني: المراد بالمزاد الإلكتروني.

المبحث الثاني: نشأة المزاد الإلكتروني وتطوره، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نشأة المزاد الإلكتروني.

المطلب الثاني: تطور المزاد الإلكتروني.

المبحث الثالث: خصائص المزاد الإلكتروني، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: وجود وسيط إلكتروني بين البائع والمزايد.

المطلب الثاني: التعامل الإلكتروني بين البائع والمزايد.

المطلب الثالث: الاعتماد على الدفع الإلكتروني غالباً.

المطلب الرابع: عالمية المزاد الإلكتروني.

المبحث الرابع: فوائد المزاد الإلكتروني، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: فوائد المزاد الإلكتروني للبائع.

المطلب الثاني: فوائد المزاد الإلكتروني للمزايد.

المطلب الثالث: فوائد المزاد الإلكتروني للوسيط الإلكتروني.

المبحث الخامس: العلاقة بين المزاد الإلكتروني والتجارة الإلكترونية، وفيه

مطلبان:

المطلب الأول: حقيقة التجارة الإلكترونية.

المطلب الثاني: أوجه الشبه والاختلاف بين المزاد الإلكتروني والتجارة

الإلكترونية.

الفصل الثاني: أنواع المزاد الإلكتروني

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أنواع المزاد الإلكتروني بالنظر إلى حقيقة البائع، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مزاد المحلات والشركات (store auction) وفيه

أربع مسائل:

المسألة الأولى: حقيقة مزاد المحلات والشركات.

المسألة الثانية: نشأة مزاد المحلات والشركات.

المسألة الثالثة: خصائص مزاد المحلات والشركات.

المسألة الرابعة: فوائد مزاد المحلات والشركات.

المطلب الثاني: المزاد المفتوح (open auction) وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: حقيقة المزاد المفتوح.

المسألة الثانية: نشأة المزاد المفتوح.

المسألة الثالثة: خصائص المزاد المفتوح.

المسألة الرابعة: فوائد المزاد المفتوح.

المبحث الثاني: أنواع المزاد الإلكتروني بالنظر إلى عدد السلع المباعة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المزاد الإنجليزي (English Auction) وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: حقيقة المزاد الإنجليزي.

المسألة الثانية: نشأة المزاد الإنجليزي.

المسألة الثالثة: خصائص المزاد الإنجليزي.

المسألة الرابعة: فوائد المزاد الإنجليزي.

المطلب الثاني: المزاد الهولندي (Dutch Auction) وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: حقيقة المزاد الهولندي.

المسألة الثانية: نشأة المزاد الهولندي.

المسألة الثالثة: خصائص المزاد الهولندي.

المسألة الرابعة: فوائد المزاد الهولندي.

المبحث الثالث: أنواع المزاد الإلكتروني بالنظر إلى تحديد سعر البيع، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مزاد السعر الأدنى (Reserve Auctions) وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: حقيقة مزاد السعر الأدنى.

المسألة الثانية: نشأة مزاد السعر الأدنى.

المسألة الثالثة: خصائص مزاد السعر الأدنى.

المسألة الرابعة: فوائد مزاد السعر الأدنى.

المطلب الثاني: مزاد السعر المحدد (Fixed Price Auctions) وفيه أربع

مسائل:

المسألة الأولى: حقيقة مزاد السعر المحدد.

المسألة الثانية: نشأة مزاد السعر المحدد.

المسألة الثالثة: خصائص مزاد السعر المحدد.

المسألة الرابعة: فوائد مزاد السعر المحدد.

الفصل الثالث: أركان المزاد الإلكتروني وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الصيغة الإلكترونية وشروطها، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الإيجاب الإلكتروني.

المطلب الثاني: القبول الإلكتروني.

المطلب الثالث: شروط الصيغة الإلكترونية.

المبحث الثاني: العاقدان وشروطهما، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المراد بالمتعاقدين.

المطلب الثاني: شروط المتعاقدين.

المبحث الثالث: المعقود عليه إلكترونياً، وشروطه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المراد بالمعقود عليه إلكترونياً.

المطلب الثاني: شروط المعقود عليه إلكترونياً.

المبحث الرابع: الوسيط الإلكتروني، وشروطه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المراد بالوسيط الإلكتروني.

المطلب الثاني: شروط الوسيط الإلكتروني.

الفصل الرابع: خطوات البيع والمزايدة في المزاد الإلكتروني وفيه مبحثان:

المبحث الأول: خطوات البيع في المزاد الإلكتروني، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التسجيل في الموقع الإلكتروني.

المطلب الثاني: اختيار القسم المناسب في الموقع الإلكتروني.

المطلب الثالث: وصف السلعة.

المطلب الرابع: تحديد سعر الافتتاح.

المبحث الثاني: خطوات المزايدة في المزاد الإلكتروني، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التسجيل في الموقع الإلكتروني.

المطلب الثاني: البحث عن السلعة.

المطلب الثالث: الاطلاع على مواصفات السلعة قبل تقديم العطاء.

المطلب الرابع: تقديم العطاء.

الباب الثاني

أحكام المزاد الإلكتروني

وفيه خمسة فصول:

الفصل الأول: أحكام البيع في المزاد الإلكتروني وفيه ثمانية مباحث:

المبحث الأول: حكم البيع بالمزاد الإلكتروني، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: البيع بالمزايدة.

المطلب الثاني: البيع بالأنموذج.

المطلب الثالث: البيع بالوصف.

المطلب الرابع: البيع بناءً على التقارير الإيجابية أو السلبية للمتعاقدین

(Feedback).

المبحث الثاني: لزوم البيع لمن زاد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المراد بلزوم البيع لمن زاد.

المطلب الثاني: حكم لزوم البيع لمن زاد، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: إذا اشترط الوسيط الإلكتروني اللزوم عند تقديم الخدمة.

المسألة الثانية: إذا لم يشترط الوسيط الإلكتروني اللزوم عند تقديم الخدمة.

المبحث الثالث: التفضيل في بيع المزاد الإلكتروني، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: المراد بالتفضيل في بيع المزاد الإلكتروني.

المطلب الثاني: أسباب التفضيل في بيع المزاد الإلكتروني.

المطلب الثالث: حكم التفضيل في بيع المزاد الإلكتروني.

المبحث الرابع: النجش الإلكتروني، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حقيقة النجش الإلكتروني.

المطلب الثاني: حكم النجش الإلكتروني.

المبحث الخامس: المزايدة بين المسلم والكافر في المزاد الإلكتروني، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المزايدة بين المسلم والكافر الذمي.

المطلب الثاني: المزايدة بين المسلم والكافر الحربي.

المبحث السادس: أحكام ثمن السلعة في البيع بالمزاد الإلكتروني، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حقيقة ثمن السلعة في المزاد الإلكتروني.

المطلب الثاني: وسائل دفع ثمن السلعة في المزاد الإلكتروني، وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: الوسائل الإلكترونية.

المسألة الثانية: الوسائل غير الإلكترونية.

المبحث السابع: حماية حق المتعاقدين في المزاد الإلكتروني، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ضمان حق المتعاقدين عن طريق حساب الضمان (Escrow

service) وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: حقيقة حساب الضمان في المزاد الإلكتروني.

المسألة الثانية: التكييف الفقهي لحساب الضمان في المزاد الإلكتروني.

المسألة الثالثة: حكم ضمان حق المتعاقدين عن طريق حساب الضمان.

المطلب الثاني: ضمان حق المتعاقدين عن طريق التأمين (Insurance) وفيه

مسألتان:

المسألة الأولى: حقيقة ضمان حق المتعاقدين عن طريق التأمين.

المسألة الثانية: حكم ضمان حق المتعاقدين عن طريق التأمين، وفيه فرعان:

الفرع الأول: التأمين الصادر من الوسيط الإلكتروني.

الفرع الثاني: التأمين الصادر من غير الوسيط الإلكتروني.

المبحث الثامن: القبض في المزاد الإلكتروني.

**الفصل الثاني: أحكام الوساطة في المزاد الإلكتروني
وفيه ستة مباحث:**

المبحث الأول: حقيقة الوساطة الإلكترونية وحكمها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حقيقة الوساطة الإلكترونية.

المطلب الثاني: حكم الوساطة الإلكترونية.

المبحث الثاني: التكيف الفقهي للوساطة الإلكترونية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تكيف الوساطة الإلكترونية المقدرة بالزمن.

المطلب الثاني: تكيف الوساطة الإلكترونية المقدرة بالعمل.

المبحث الثالث: الشركة في الوساطة الإلكترونية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المراد بالشركة في الوساطة الإلكترونية.

المطلب الثاني: حكم الشركة في الوساطة الإلكترونية.

المبحث الرابع: التزامات الوسيط في الوساطة الإلكترونية، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: توفير الحماية للموقع الإلكتروني، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: المراد بحماية الموقع الإلكتروني.

المسألة الثانية: وسائل حماية الموقع الإلكتروني.

المسألة الثالثة: أثر عدم التزام الموقع الإلكتروني بالحماية لموقعه.

المطلب الثاني: الحفاظ على سرية المعلومات للمتعاقدين، وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: المراد بسرية معلومات المتعاقدين.

المسألة الثانية: وسائل الحفاظ على سرية معلومات المتعاقدين.

المسألة الثالثة: أثر عدم التزام الموقع الإلكتروني بالحفاظ على سرية

معلومات المتعاقدين.

المطلب الثالث: توفير الخدمات التي يحتاجها المتعاقدان لإتمام المزايدة، وفيه

مسألتان:

المسألة الأولى: المراد بالخدمات التي يحتاجها المتعاقدان لإتمام المزايدة.

المسألة الثانية: أثر عدم التزام الموقع الإلكتروني بتوفير الخدمات التي يحتاجها المتعاقدان.

المطلب الرابع: تنفيذ الأمر الإلكتروني فيما يتعلق بالمزايدة، وفيه مسألتان:
المسألة الأولى: المراد بتنفيذ الأمر الإلكتروني.

المسألة الثانية: أثر عدم تنفيذ الأمر الإلكتروني.

المبحث الخامس: أجره الوسطة الإلكترونية، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: أنواع الأجرة في الوسطة الإلكترونية وتكييفها الفقهي وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: أنواع الأجرة في الوسطة الإلكترونية.

المسألة الثانية: التكييف الفقهي للأجرة في الوسطة الإلكترونية.

المطلب الثاني: طرق دفع الأجرة في الوسطة الإلكترونية.

المطلب الثالث: الأجرة عند فساد المزاد الإلكتروني.

المطلب الرابع: استرجاع الأجرة في الوسطة الإلكترونية.

المبحث السادس: توكيل الوسيط الإلكتروني في المزايدة (Proxy bidding)

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: حقيقة توكيل الوسيط الإلكتروني في المزايدة.

المطلب الثاني: فوائد توكيل الوسيط الإلكتروني في المزايدة.

المطلب الثالث: مخاطر توكيل الوسيط الإلكتروني في المزايدة.

المطلب الرابع: حكم توكيل الوسيط الإلكتروني في المزايدة.

الفصل الثالث: الخيار في المزاد الإلكتروني وفيه ستة مباحث:

المبحث الأول: خيار المجلس، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حقيقة خيار المجلس في المزاد الإلكتروني.

المطلب الثاني: حكم خيار المجلس في المزاد الإلكتروني.

المبحث الثاني: خيار الشرط، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حقيقة خيار الشرط في المزاد الإلكتروني.

المطلب الثاني: حكم خيار الشرط في المزاد الإلكتروني.

المبحث الثالث: خيار الغبن، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حقيقة خيار الغبن في المزاد الإلكتروني.

المطلب الثاني: حكم خيار الغبن في المزاد الإلكتروني.

المبحث الرابع: خيار التدليس، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حقيقة خيار التدليس في المزاد الإلكتروني.

المطلب الثاني: حكم خيار التدليس في المزاد الإلكتروني.

المبحث الخامس: خيار العيب، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حقيقة خيار العيب في المزاد الإلكتروني.

المطلب الثاني: حكم خيار العيب في المزاد الإلكتروني.

المبحث السادس: خيار تخلف الصفة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: حقيقة خيار تخلف الصفة في المزاد الإلكتروني.

المطلب الثاني: حكم خيار تخلف الصفة في المزاد الإلكتروني.

الفصل الرابع: انتهاء المزاد الإلكتروني

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: انتهاء المزاد الإلكتروني بانتهاء وقت المزاد، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: انتهاء وقت المزاد الإلكتروني مع وجود المزايدة على السلعة.

المطلب الثاني: انتهاء وقت المزاد الإلكتروني مع عدم وجود المزايدة على السلعة.

المطلب الثالث: انتهاء وقت المزاد الإلكتروني دون الوصول إلى السعر المحدد.

المبحث الثاني: إنهاء البائع للمزاد الإلكتروني، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب إنهاء البائع للمزاد الإلكتروني.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على إنهاء البائع للمزاد الإلكتروني.

المبحث الثالث: إنهاء الوسيط للمزاد الإلكتروني، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أسباب إنهاء الوسيط للمزاد الإلكتروني.

المطلب الثاني: الآثار المترتبة على إنهاء الوسيط للمزاد الإلكتروني.

الفصل الخامس: شحن السلعة وتسليمها إلى المشتري في المزاد الإلكتروني

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: اشتراط أن يكون الشحن على أحد المتعاقدين، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الأصل فيمن يلزمه شحن السلعة.

المطلب الثاني: حكم اشتراط الشحن على أحد المتعاقدين.

المبحث الثاني: ضمان تلف السلعة أثناء الشحن، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: هلاك السلعة مع تعدي الشاحن أو تفريطه.

المطلب الثاني: هلاك السلعة بدون تعدي الشاحن أو تفريطه.

المبحث الثالث: تسليم السلعة للمشتري.

الباب الثالث:

دراسة تطبيقية لمواقع من المزاد الإلكتروني وفيه ثلاثة فصول:

**الفصل الأول: دراسة تطبيقية لموقع www.ebay.com
وفيه ثلاثة مباحث:**

المبحث الأول: نشأة الموقع، ووصف نشاطه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نشأة الموقع.

المطلب الثاني: وصف نشاط الموقع.

المبحث الثاني: المزاد الإلكتروني في الموقع.

المبحث الثالث: دراسة لاتفاقية المستخدم (User Agreement).

**الفصل الثاني: موقع www.auctions.amazon.com
وفيه ثلاثة مباحث:**

المبحث الأول: نشأة الموقع، ووصف نشاطه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نشأة الموقع.

المطلب الثاني: وصف نشاط الموقع.

المبحث الثاني: المزاد الإلكتروني في الموقع.

المبحث الثالث: دراسة لاتفاقية المشاركة (Participation Agreement).

**الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لموقع www.souq.com
وفيه ثلاثة مباحث:**

المبحث الأول: نشأة الموقع، ووصف نشاطه، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: نشأة الموقع.

المطلب الثاني: وصف نشاط الموقع.

المبحث الثاني: المزايا الإلكترونية في الموقع.

المبحث الثالث: دراسة للأحكام والشروط (Terms and Conditions).

الخاتمة:

الفهارس:

هذا وإني أحمد الله تعالى وأشكره على نعمه الظاهرة والباطنة، وأستمد منه العون والتوفيق والتيسير، وأستغفره وأتوب إليه من كل تقصير.

ثم أشكر والدي الكريمين على ما بذلاه لي من تربية وتوجيه، وأسأل الله أن يبارك في عمرهما، وأن يجزل لهما الأجر والمثوبة، وأن يرزقني برهما في كل وقت. وأقدم شكري ودعائي للمشرفين على الرسالة:

- فضيلة الشيخ الدكتور/ فهد بن عبد الكريم السنيدي، الأستاذ المشارك في قسم الفقه حفظه الله ورعاه.

- سعادة الدكتور/ عبد القادر بن عبدالله الفتوخ، وكيل وزارة التعليم العالي للتخطيط والمعلومات حفظه الله ورعاه.

لتفضلهما بالإشراف على هذا البحث، فكان لتوجيهاتهما السديدة، وملحوظاتهما القيمة، أعظم الأثر على هذا البحث، كل ذلك مع خلق عظيم، وتواضع جمّ فجزاهما الله عني خيراً، اللهم بارك لهما في العلم والعمل، والعمر والمال والولد. ولا يفوتني أن أشكر المرشد العلمي للباحث قبل تسجيل الرسالة فضيلة الشيخ الدكتور/ عبدالله بن مبارك آل سيف، الأستاذ المشارك في قسم الفقه، الذي رعى البحث وتابعه منذ أن كان فكرة في ذهن الباحث، حتى تم تسجيل البحث، فله مني جزيل الشكر والتقدير.

والشكر موصول للمسؤولين في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وفي كلية الشريعة خاصة، على ما يبذلونه من جهود في التعليم.

وأشكر مشايخي الفضلاء في قسم الفقه على ما يبذلونه، وعلى ما قدموه لي من توجيه، واهتمام، ومتابعة.

كما أنني أشكر كل من أفادني وأرشدني وكان علمه عوناً لي في هذا البحث.

كما أشكر زوجتي وأهل بيتي على تهيئة الجو المناسب، وصبرهم على البحث وعنائه.

وختاماً : أسأل الله العليّ القدير أن يوفقني لإخلاص النية، وموافقة الصواب وأن يرزقني الهدى والسداد.

اللهم ربّ جبريل وميكائيل وإسرافيل، فاطر السموات والأرض، عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهديني لما اختلفَ فيه من الحق بإذنك، إنّك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم.

اللهم صل وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

فهد بن عبد العزيز الداود